

هيئة الإعلام والاتصالات العراقية

خضع الإعلام العراقي ومؤسساته خلال تاريخ تأسيس الدولة العراقية إلى عدد من القوانين والدساتير والتشريعات التي طوقت أعناق الحريات الإعلامية وأصبحت مجمل القرارات ومراسيمه تخضع لسياسة قاسية وحادة وخاصة خلال الأربعة العقود الماضية ، إذ أصبح القمع القانوني والتسلط على عنق الحريات الإعلامية ، إذا استثنيناها فترة الخمسينات التي مورست فيها سياسات إعلامية أكثر حرية من لتي تلتها ومع ذلك فلم تبني أي قواعد إعلامية دائمية لحماية الفضاء الإعلامي.

وإذا ما تصفحنا الحياة الإعلامية السياسية في العراق وخلال تاريخه نجد أن أول وثيقة دستورية عرضها العراق كانت قبل مائة وعشرين سنة من عصره الحديث تبعثها ثمانية دساتير ، منها دستور سنة ١٩٢٥ وأستمر حتى ثورة ١٤ تموز وسبعة في العهد الجمهوري حتى ٢٠٠٩/٤/٩ ولكن كم هي الهوة ساحقة بين القواعد القانونية وبين النظم المتبعة في العراق فما بين عشرات المواد التي تطرقت إلى كفل حريات التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والاجتماع وحرية تأسيس الأحزاب وضمان حصول المصالح المعنوية والمادية وحماية حقوق المؤلفين والمخترعين ... الخ ، جميع هذه المبادئ والقوانين كان مصيرها الاندماج لصالح الفعل السياسي وردات الفعل الأحادي الذي أكتمل متمسكاً بقيود لا يمكن الحراك فيها وحولها ولتصبح جميع القوانين تحت شروط المؤسسة الحاكمة والقرارات المركزية قبل ٢٠٠٩/٤/٩ .

لقد عانى العراق من طبيعة الأشراف الحكومي على وسائل الإعلام وخلقت هذه السياسة الهوة الثقافية الواسعة بين قادة الرأي والفئات المتعلمة التي تتكون منها القيادات الإعلامية وبين مكان الرأي العام الأخرى وإدراك الدولة لقوة وتأثير الإذاعة والتلفاز فقد استحكمت أدواته والسيطرة على كافة الأنباء وصحف لتحرير خطابه الإعلامي الذي أستمر عشرات السنين ، ولذلك فإن العراق تعرض إلى سياسة إعلامية خانقة كان أساسها الرقابة على مسار الأفكار والاتجاهات وعلى

المعلومات والأخبار الداخلية الخارجية وأد هذا الإشراف الحكومي إلى تقصير عن الوفاء باحتياجات الجمهور من خلال سياسات القمع والمنع والتجهيل ، وأصبحت تبعية المؤسسات الصحفية والإذاعية بحيث لا تتسع هذه المؤسسات إلا لوجهات السياسة المركزية.

ومن أوجه الرقابة السابقة واللاحقة (أي قبل النشر وأثناء النشر وبعد النشر) وبعد التوزيع ، وتضمنت قائمة الممنوعات ابتداء من الإجراءات الخاصة بتنظيم وإصدار وسائل الاتصال الجماهيري وقيود في الإجراءات الإدارية وسياسات الحظر الشمولي على كل فعاليات العمل الإعلامي إلى منع دخول أي منافذ للأعلام الوافد وعلى جميع الأصعدة.

بالتبع هذه السياسات التي أجازت للسلطة أن تفعل كل ما من شأنه حصر خطابها الأحادي ليكون هو الغذاء الرسمي الوحيد والأوحد لعقول الجماهير وبما يجعل المضمون الإعلامي خاضعاً وتابِعاً لتلبية اهتمامات ورغبات السلطة المركزية.

إن من المسلم به إن وسائل الإعلام هي أدوات نقل الثقافة والوعي القادر على تبني ورعاية بناء المجتمع السليم بإخفاء طابع فتح المنافذ لاستقاء الثقافة من جميع مصادرها وفي جميع وسائلها وهذا الهدف الأكبر الذي تسعى إليه الدول الديمقراطية أو الدول التي غادرت أنظمتها الشمولية .

والعراق بعد ٢٠٠٩/٤/٩ قد تضمنت أمامه فرص التعبير والانتقال من الحكم الشمولي إلى وضع آليات الحكم الديمقراطي وبناء وسائل إعلام عراقية حرة ومستقلة وتعددية تمارس وتحمي حرية التعبير في مجتمع تتمنى أن تقوى فيه أدوات التغيير الديمقراطي أكثر فأكثر، هذا الهدف الأسمى أجمع من أجله مجموعة من الخبراء عام ٢٠٠٣ في أثينا من أجل إحداث نقلة نوعية في الإعلام العراقي الذي سعى من خلاله مجموعة من الخبراء المهتمين بالشأن العراقي ليصبوا نحو مجموعة من التطورات التي تأسس من خلالها مجموعة قواعد قانونية دائمة للإعلام الحر ، ولكي تكون مفيدة هذه القواعد لابد من تحديد المجالات التي يجب إخضاعها للإصلاح ومنها :-

- الإطار القانوني ككل : ويشمل تشريعات في مواضيع التشهير المدني والحق في الحصول على المعلومات أو حرية المعلومات ، وحرية المعلومات وحماية المصادر الصحفية وإثارة الكراهية والتحريض على العنف والخصوصية وحذف البث العام وإدارة الموجات والذبذبات الإذاعية والتلفزيونية وتراخيص البث التلفزيوني والإذاعي .
- لقد نصت المادة (١٠٣) من الدستور على أن هيئة الإعلام والاتصالات هي هيئة مستقلة مالياً وإدارياً وبالتالي فإن القانون هو الذي ينظمها وليست مستقلة بجميع أمورها ، والمادة المذكورة في الدستور أنفاً هي تجعل الرئاسة والإمرة هو الذي يحكم عمل الهيئة وارتباطها بمجلس النواب يعني أنه هو الذي يمنحها بعض الصلاحيات.
- أن عمل هيئة الإعلام والاتصالات يختلف عن هيئة الإعلام العراقي (أي شبكة الإعلام العراقي) لاختلاف مهام الهيئتين ، وإذا كانت هيئة الإعلام والاتصالات هي أول مؤسسة في المنطقة تملك سلطة تنظيم كل أشكال الاتصالات الألكترونية وقطاع الاتصالات المعلوماتية والبث التلفزيوني والإذاعي وخدمات شبكة الإنترنت.

هيئة الإعلام والاتصالات

تأسست هذه الهيئة في عام ٢٠٠٤ ، وهي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط فيما يخص إرساء معايير التنظيم المتداخل القطاعي للإعلام والاتصالات وإصلاحها كون الفصل بين القطاعين صار يمثل عائقاً يحول دون نموها وتطورهما ، وهي هيئة مستقلة غير مرتبطة بأي جهة حكومية بموجب الدستور العراقي / مهمتها تنظيم وتطوير الإعلام والاتصالات في العراق ضمن المعايير الدولية الحديثة تتولى الحكومة العراقية المسؤولية المباشرة عن تطوير سياسة إستراتيجية في مجال الاتصالات وإصدار التشريعات بشأنها وتقوم الهيئة بدور المنظم والمستقل الذي ينفذ هذه السياسة بالإضافة على تطوير السياسات الميدانية الخاصة بها .

مسؤولية ومهام الهيئة

- تنظيم البث وشبكة الاتصالات والخدمات وتشمل التراخيص والتسعير والربط الداخلي وتحديد الشروط الأساسية لتوفير الخدمات العامة.
- تخطيط وتنسيق وتوزيع استعمال ذبذبات البث.
- تنظيم تصاميم الإعلام وتطوير آليات الصحافة.
- وضع وتطوير وتعزيز قواعد الإعلام الخاص بالانتخابات.
- دعم وتشجيع التأهيل المهني واعتماد توجيهات السلوك المهني على موضوعات الإعلام .
- تطوير ونشر سياسات اتصالية وإعلامية واقتراح القوانين على الحكومة والجهات المعنية في هذا الشأن.

ميزانية الهيئة

تمول الهيئة نفسها من أجور التراخيص التي تفرض على شركات الهواتف الخلوية وهيئات البث المرئي والسمعي ولا تحصل الهيئة على ميزانيتها من الحكومة وتشمل ميزانية الهيئة أنشطتها الإدارية فضلاً عن مشاريعها التنموية بعد مصادقة المجلس الوطني / البرلمان وكل ما يفيض عن ميزانية الهيئة من داخل سترجعه إلى خزينة الدولة العراقية.

النشاطات الحالية للهيئة

- مراجعة خدمات الهواتف الخلوية الحالية وعقودها.
- تشكيل هيئة شكاوي للمستهلك بشأن خدمات الهواتف الخلوية عبر تأسيس خط مباشر للمستهلكين.
- وضع قواعد خدمة للمستهلك.

في ضوء هذه التقسيمات نقرأ من خلالها إن الهدف الأساس الذي تسعى إليه الهيئة هو أن تصبح الاستقلالية هدفاً بذاته أو أساسياً على الأقل لإخفاء الشرعية على نظام يتطابق والممارسات العالمية ، فضلاً عن إن الخطاب الواضح لروح الهيئة لا يخرج عن الاعتراف بضرورة وجود قانون للمسألة وأن تكون على الدوام مسؤولية القانون وأمام مجلس النيابي المنتخب ديمقراطياً ، وهذا يستلزم تضمين الأطر القانونية بالتزامات أخلاقية محددة تمنع حصول تضارب في المصالح.

تكشف آليات خطاب الهيئة عن روح استقلالية تحاول أن تعاني بعيداً عن التدخلات التي يمكن ان تضر بموضوعة الاستقلالية كهدف أساس مادام واجب الهيئة ومن خلال خبرائها المستقون هو تنفيذ السياسة الوطنية للإعلام وفق القانون ، وما بين عوامل الجذب والطرده التي حاولت اختراق مفاهيم الاستقلالية والشفافية واجهت الهيئة تحديات تمثلت بأن الحكومات التي أعقبت سقوط النظام السياسي بدأت تنظر بشكل يدل على ارتياب إلى فكرة تنظيم مستقل بعيداً عن الحكومة ومؤسساتها والتحدث الثاني تمثل في موقف وزارة الاتصالات التي عدت الهيئة إحدى تشكيلاتها وضمن امتيازاتها ، فضلاً عن أن هناك أفكار بخصوص دمجها بمكتب رئاسة الحكومة ورئاسة الوزراء.